دراسة تحليلية لمؤشرات قياس تنافسية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2013-2017

ط/د.بشليلي أسماء

جامعة مستغانم

د.بكريتي لخضر

جامعة مستغانم

د.صفيح صادق

جامعة معسكر

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مستوى تنافسية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2013-2017 وذلك في طل سوق عالمي تميزه المنافسة الشديدة.، حيث تم الاعتماد على مجموعة من المعايير والمؤشرات المعتمدة في قياس التنافسية من بينها الناتج الداخلي الخام، الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل التضخم وكذلك حجم المبادلات التجارية الدولية، والتي تعتبر كنتيجة لمردودية المؤسسات وقدرتها على اقتحام الأسواق الدولية، وترتكز كل المؤشرات التنافسية التي تعدها الهيئات والمنظمات الدولية على تحليل العوامل المؤثرة في التنافسية، وزيادة الإنتاجية، والتطور الاقتصادي في بلد ما، وعليه ستكون هذه الدراسة تحليلية حيث سنقوم باختيار المؤشرات اللازمة لتفسير الوضع التنافسي وتحليلها. من خلال دراسة وتحليل تلك المؤشرات، حيث أنه رغم المراتب الأولى في مؤشر أداء الاقتصاد الكلي، إلا أنه مازال يصنف ضمن البلدان ذات القدرات التنافسية الضعيفة. وهو ما يحتم إجراء مختلف الإصلاحات الضرورية، وجعلها تصب في تطوير إنتاجية المؤسسات الاقتصادية وتوجيهها نحو التصدير، مما ينعكس على نمو الدخل الحقيقي للأفراد، وتحسين مستويات المعيشة لجميع المواطنين.

الكلمات المفتاحية: التنافسية، المؤشرات، أعمدة التنافسية، الاقتصاد الجزائري.

Abstract

The objective of this study was to determine the level of competitive Algeria and what are the possible reliable indicators to measure over the 2013-2017 period in order to determine the competitive position of Algeria in a global market that distinguish intense competition. The indicators adopted in the competitive measure revolve around GDP, foreign direct investment, inflation rate, as well as the volume of international trade, which is considered as a result of the profitability of companies and their ability to break into markets international standards, and on the basis of all the competitiveness indicators developed by international organizations and the 12-column organizations contribute to the analysis of factors affecting competitiveness, productivity and economic development in a country This study will be analytical because we will select the indicators needed to explain and analyze the competitive situation. By studying and analyzing the competitiveness indicators of the Algerian economy, and despite the top rank of the macroeconomic performance index, it remains ranked among the countries with low competitiveness. It is imperative that the various reforms necessary measures and make them integrate into the development of productive and export-oriented economic institutions, which is reflected in the real income of individuals growth, improve the standard of living for all citizens

Keywords : Competitiveness, indicators, competitive pillars, Algerian economy

مقدمة

يعتبر موضوع التنافسية ضمن الاهتمامات الأولى للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من الجهات والهيئات المختصة في قياس التنافسية، حيث عكفت على وضع وتطوير مؤشرات ونماذج مركبة كمية ونوعية لقياس تنافسية الدول وتحديد موقعها على سلم الترتيب العالمي للتنافسية. والمؤشرات المعتمدة في قياس التنافسية تدور حول معدل الدخل الفردي وكذلك حجم المبادلات التجارية الدولية، والتي تعتبر كنتيجة لمردودية

المؤسسات وقدرتها على اقتحام الأسواق الدولية ، و ترتكز كل المؤشرات التنافسية التي تعدها الهيئات الولية و المنظمات على 12 عمودا يساهم في تحليل العوامل المؤثرة في التنافسية، وزيادة الإنتاجية، والتطور الاقتصادي في بلد ما، ويقترح الحلول التي يراها مناسبة من أجل أن يحتفظ الاقتصاد بقدرته على المنافسة والتجديد، في الأسواق الدولية والتي تتمثل في البنية التحتية، البيئة الماكرو اقتصادية، الصحة و التعليم الأساسي، التعليم العالي و التدريب، فعالية سوق السلع، فعالية سوق اليد العاملة، الوسائل التكنولوجية الحديثة، حجم السوق، تطور الأعمال و التجديد.

والجزائر واحدة من الدول التي تسعى إلى تحسين قدراتها التنافسية في الأسواق المحلية والدولية إذ أن تحول الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق جعل المؤسسات الجزائرية تنشط في محيط اقتصادي شديد المنافسة، وأمام ضعف القدرة التنافسية لهذه المؤسسات فإنه لابد أن تضع الحكومة أدوات مختلفة لرفع قدراتها التنافسية وبالتالي تنافسية الاقتصاد الوطني، لذلك وضعت مجموعة من المؤشرات لقياس القدرة التنافسية.

اشكالية الدراسة

سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هو مستوى الوضع التنافسي للاقتصاد الجزائري في ظل مؤشرات التنافسية العالمية؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحديد مؤشرات قياس التنافسية في الجزائر
- معرفة مستوى أداء جزائر في مؤشر التنافسية العالمي

هيكل الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى محورين، المحور الأول يتناول دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات قياس التنافسية أما المحور الثاني فيقوم بدراسة استنباطية تحليلية للتنافسية الدولية للجزائر اعتمادا على مؤشرات قياس التنافسية.

المحور الأول: تحليل مؤشرات قياس التنافسية

هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية التي تنشرها المؤسسات والمنظمات العالمية، والتي تهدف إلى تقييم بيئات الأعمال ومناخ الاستثمار وتنافسية الدول، فهي تساعد على التعرف على نقاط القوة والضعف لكل. ولقياس التنافسية الوطنية، يستعمل الاقتصاديون نوعين من المؤشرات، الأولى المؤشرات الجزئية التي تعتمد على معايير ومتغيرات كمية ونوعية تغطي جوانب التنافسية المتعددة، كالمؤشرات المتعلقة بالإنتاجية، أداء التجارة الخارجية وإدارة سعر الصرف. ويتم في بعض الأحيان تجميع هذه المؤشرات الجزئية لبناء المؤشرات المركبة.

1- مؤشرات قياس التنافسية الوطنية: تساهم مؤشرات القدرة التنافسية متخذي القرار على مواجهة تحديات النمو وزيادة الإنتاجية من خلال توضيح حالة الاقتصاد الوطني في الفترات المختلفة وبين أداءه مقارنة بأداء الاقتصاديات الأخرى بالإضافة إلى تشخيص العوامل التي تعيق النمو والكفاءة الاقتصادية، وتعريف المستثمر بالبيئة العالمية التي يرغب في دخول مجالها[1].

2- مؤشرات قياس التنافسية الدولية: اهتم الفكر الاقتصادي قديما وحديثا بمفهوم التنافسية وكيف يمكن لدولة ما أن تنفذ إلى الأسواق الخارجية، وتوسع من أسواقها بما ينعكس على رفاهية أفرادها، ولعل ما أسهم به آدم سميث ومن بعده[2] دافيد ريكاردو يعتبر اللبنة الأولى التي كتبت ونظّرت للمفهوم ، كما يعتبر العجز الكبير الذي سجله الميزان التجاري الأمريكي في عهد الرئيس "رونالد ريجان" خلال الفترة (1981-1987) من أهم الأسباب التي زادت من الاهتمام بموضوع التنافسية، خاصة مع تكوين لجنة للبحث في تنافسية الصناعات الأمريكية وأسباب تدهور قدراتها التنافسية أمام مثيلتها اليابانية[3].

مؤشر التنافسية الدولية هو تقرير سنوي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي منذ عام 2004 والتقرير يصنف الدول حسب معيار التنافسية العالمي المصمم من قبل زافيير سالا مارتن و السا أرتادي قبل ذلك كانت تصنيفات الاقتصاد الكلي تبنى على معيار تطور التنمية المصمم من قبل جيفري ساش أما تصنيفات الاقتصاد الجزئي فكانت تبنى على معيار تنافسية الأعمال المصمم من قبل مايكل بورتر، يعمل معيار التنافسية العالمي على دمج جوانب الاقتصاد الكلي والجزئي في معيار واحد[4].

يقوم التقرير بتقييم قدرة الدول على تقديم الازدهار لمواطنيها. وهذا بدوره يعتمد على قدرة الدولة في الاستفادة من مصادرها المتاحة. لذا، فإن معيار التنافسية العالمي يقيس مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد الازدهار للاقتصاد في الوقت الحالي وعلى المدى المنظور. ويتم حساب المؤشر باستخدام نوعين مختلفين من البيانات كمية ونوعية.

- بيانات كمية: منها البيانات المتعلقة بالأداء الاقتصادي ويتم الحصول عليها من خلال النشرات الإحصائية المحلية والدولية المنشورة.
- بيانات نوعية: يتم الحصول عليها من خلال المسح الميداني الذي يعتمد آراء وملاحظات رجال الأعمال، حيث يتم اختيارهم بناء على أسس معينة تحدد من قبل المنتدى في الدول المشارك الاقتصادي العالمي ويرتكز تقرير التنافسية العالمي في منهجيته على تصنيف الدول المشاركة بحسب وضعها في مراحل النمو والتطور الاقتصادي المختلفة، حيث يفترض التقرير أن المحركات التي تؤدي للتنافسية تختلف باختلاف المراحل الثلاث للنمو، وهي مرحلة الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية، مرحلة الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية ومرحلة الاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار، وذلك وفق الناتج المحلي الإجمالي للفرد من جهة وأهمية الموارد الطبيعية في الاقتصاد من جهة أخرى.

- المجموعات الأساسية لمؤشر التنافسية العالمي: كثير من العوامل تحدّد الإنتاجية والتنافسية. وقد شغل فهم العوامل التي تسيّر هذه العملية، عقول الاقتصاديين مئات السنين، فوضعوا نظريات تراوح من نظرية آدم سميث وتركيزه على التخصّص وتقاسم العمل، إلى نظريات الاقتصاديين النيو كلاسيكيين الذين شدّدوا على الاستثمار في رأس المال المادي والبنية التحتية، إلى النظريات الأحدث التي

اهتمت بعوامل أخرى مثل التعليم والتدريب، والتطور التكنولوجي، والاستقرار الماكرو-اقتصادي، وكفاءة الإدارة، وتطوّر الشركات، وجدوى السوق، وغيرها. ومع كون كل هذه العوامل قد تكون مهمة للتنافسية والنمو، فإنها لا ينفي بعضها البعض الآخر، فعاملان أو أكثر قد يكونان فاعلين في الوقت نفسه. والحقيقة أن هذا ما بينته الأبحاث الاقتصادية.

لقد حدّد دليل التنافسية العالمي هذا الأفق المفتوح باحتوائه معدّلاً مدروساً لمختلف العوامل، التي يقيس كل منها مظهراً مختلفاً من التنافسية. هذه العوامل مجموعة في أعمدة التنافسية الاثني عشر المصنفة إلى 3 مجموعات.

المجموعة الأولى: مجموعة المتطلبات الأساسية

1- المؤسسات: إن لجودة المؤسسات أثراً كبيراً في التنافسية والنمو. فهي تؤثر في قرارات الاستثمار وتنظيم الإنتاج، بالإضافة إلى أنها تحدد الإطار القانوني والإداري للتفاعل بين الأفراد، المؤسسات والحكومة لتوليد الثروة، ويندرج ضمن هذه الفئة: التحديد الواضح لحقوق الملكية، الإدارة العامة الفعالة والشفافية، استقلالية القضاء ونزاهته، ضمان الأمن المادي، إلى جانب المعايير الصارمة لحوكمة الشركات[5].

2- البنية التحتية هي عامل أساسي في تعيين مواضع النشاط الاقتصادي، وأنواع النشاط والقطاعات التي يمكنها أن تتطوَّر في بلد ما. فالبنية التحتية المتطورة تحدّ من أثر المسافات بين المناطق، وتوحّد السوق الوطنية وتصلها بتكلفة منخفضة، مع البلدان والمناطق الأخرى[6].

3- بيئة الاقتصاد الكلي: أن غياب الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي يصعب أعمال المؤسسات، حيث يحد التضخم من قدرة الشركات على التخطيط والاستثمار، كما يؤدي ثقل عبء الضرائب على المدى الطويل وارتفاع معدل الدين العام وعدم فعالية النظام المالي إلى انخفاض الأموال الموجهة للاستثمار إضافة إلى ارتفاع معدل الفوائد.

4- الصحة والتعليم الأساسي: إن صحة اليد العاملة حيوية لتنافسية بلد ما وإنتاجيته فان الاستثمار في الخدمات الصحية ضروري في الاقتصاد السليم من اجل قوى عاملة تتمتع بصحة جيدة. كما أن جودة التعليم الابتدائي ترفع مستوى إنتاجية الفرد العامل.

المجموعة الثانية: مجموعة محفزات الكفاءة

أ) التعليم العالي والتدريب: التعليم العالي الجيد والتدريب ضروريان للاقتصاد الذي يريد أن يرفع مستوى جودة المنتجات لذا يجب الاستثمار في التعليم العالي والتدريب، مع الأخذ في الاعتبار المهارات المطلوبة والتي ترتكز عليها عملية إنتاج وتطوير منتجات أكثر تعقيدًا، ذلك أن لِكَمٍّ ونوعية التعليم العالي الدور الأكبر في رفع تنافسية اقتصاد.

ب) كفاءة سوق السلع: تعتبر المنافسة القوية عاملا مهما في الربحية والابتكار، وتسهل دخول أنشطة جديدة من جهة أخرى.

ج)كفاءة سوق العمل: يعتبر عنصرا مهما لضمان الاستخدام الأمثل للكفاءات داخل الاقتصاد، فسوق العمل المرن إلى جانب وضع هيكل الحوافز على أساس الجدارة والمهارة دون

تمييز هو ما يجعله قادر على تحقيق تنافسية أفضل[7].

د) تطوّر سوق المال: إن القطاع المالي الفعّال يوفّر الموارد التي يدّخرها مواطنو بلد ما، لذا يحتاج الاقتصاد إلى أسواق مال متطوّرة، تستطيع أن توفّر رأس المال لاستثمار القطاع الخاص من مصادر كالقروض من قطاع مصرفي سليم، وتبادل سندات جيدة الإدارة، واستثمار رؤوس المال، والمنتجات المالية الأخرى. ومن أجل أداء كل هذه المهام، يحتاج القطاع المصرفي إلى أن يزرع الثقة وأن يكون شفافاً، لدا يجب أن يكون لأسواق المال تنظيم جيد لحماية المستثمرين.

ه) الجاهزية التكنولوجية: لقد تطوّرت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتصبح "تكنولوجيا لكل الأغراض" في زمننا هذا، نظراً إلى امتداد فوائدها إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى، ودورها بصفتها بنية تحتية لتوسيع آفاق الصناعة. لذا فإن اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستخدامها، يشكلان مفتاحاً أساسياً لبلوغ البلدان الجاهزية التكنولوجية الشاملة.

وسواء أكانت هذه التكنولوجيا المستخدمة، من نتاج وطني أم أجنبي، فلا فرق في قدرتها على تعزيز الإنتاجية. والنقطة المركزية هي أن الشركات العاملة في بلاد ما، تحتاج إلى اعتماد منتجات أو تصاميم متطورة، وإلى القدرة على استيعابها واستخدامها. ومن المصادر الرئيسة للتكنولوجيا الأجنبية، يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر عادة دوراً مركزياً، لا سيما في البلدان الأقل تقدماً في التطوّر التكنولوجي. ولا بد من الإشارة في هذا السياق، إلى أن التكنولوجيا المتاحة للشركات في بلد ما، تحتاج إلى أن تكون متقدمة على مستوى قدرة هذا البلد على الأبحاث العديمة التطور، وأن تطور تكنولوجيا متقدمة للتجديد الذي يوسّع آفاق المعرفة.

و) حجم السوق: يؤثّر حجم السوق في الإنتاجية، ما دامت الأسواق الكبيرة تتيح للشركات أن تستغل اقتصاد هذا الحجم. لقد كانت الأسواق المتاحة للشركات محدودة تقليدياً بالحدود الوطنية. وفي عصر العولمة، حلت الأسواق الدولية محل الأسواق المحلية، لا سيما للبلدان الصغيرة. ويشير المنطق الشائع إلا أن الانفتاح التجاري مرتبط ارتباطاً إيجابياً بالنمو. لذلك يمكن النظر إلى الصادرات على أنها بديل عن الطلب المحلي، في تعيين حجم السوق للشركات في بلد ما. وإذ نضم كلاً من السوق المحلية والأسواق الخارجية معاً في قياسنا لحجم السوق، فإننا نأخذ في الحسبان الاقتصاد المتّجه إلى التصدير، وكذلك المناطق الجغرافية كالاتحاد الأوروبي مثلاً التي تضم بلداناً عديدة، لكن لها سوقاً مشتركة واحدة.

ز) تطور الأعمال: لا شك في أن تطور أساليب إدارة شركات الأعمال، يؤدي إلى تعزيز الجدوى في إنتاج السلع والخدمات. ويختص تطور هذه الأساليب بعنصرين مترابطين ترابطاً معقّداً: جودة شبكات الأعمال العامة في بلد ما، وجودة أعمال كل مؤسسة وإستراتيجيتها المنفردة. هذه العوامل مهمة جداً للبلدان، في مراحل التطور المتقدمة، حين تكون المصادر الأولية لتحسين الإنتاجية قد استُنفدَت إلى حدّ بعيد. إن مستوى جودة شبكات الأعمال

والصناعات المساندة في بلد ما، وهي جودة نقيسها بعدد المنتجين المحليين ومستواهم ومدى تعاونهم، مهمة لأسباب عديدة. فعندما تكون الشركات ويكون المنتجون في قطاع ما على اتصال فيما بينهم، ضمن مدى جغرافي قريب، في شكل عنقود تتحسّن الجدوى، وتتاح مجالات أكبر للتجديد في أساليب العمل والمنتجات، وتتقلص الحدود لدخول شركات جديدة. أما الاستراتيجيات وأساليب العمل المتقدمة في شركات الأعمال الفردية (العلامة التجارية، والتسويق، والتوزيع، ووسائل الإنتاج المتطورة، وإنتاج منتجات متقدمة) فتفيض على مجمل الاقتصاد، وتستفيد منها الشركات الأخرى، لتحسين أساليب عملها وتحديثها، في كل قطاعات الأعمال في البلاد.

ح) التجديد: يمكن أن يَنتج التجديد من المعرفة الجديدة، التكنولوجية وغير التكنولوجية. لقد كانت الثورة التكنولوجية سبباً في تقدم الإنتاجية في مجالات كثيرة، فهذه الثورة لم تبدّل فقط أسلوب فعل الأشياء، بل فتحت أيضاً مجالاً لاحتمالات جديدة في المنتجات والخدمات. والتجديد مهم جداً للاقتصاد لا سيما في البلدان التي تقترب من حدود المعرفة. والقدرة على إنتاج قيمة مضافة، باعتمادها وتكييفها التكنولوجيا الأجنبية.[8]

3.أنواع مؤشرات قياس التنافسية الدولية

تكفُل مؤشرات قياس التنافسية الدولية معلومات مهمة تساعد على مواجهة تحديات التنمية الاقتصادية، كما أنها تقدم تحليلاً نظرياً دقيقاً لكل العوامل التي تؤثر في النمو الاقتصادي للدول 8. وتتعدد هذه المؤشرات لتشمل مؤشرات جزئية ومؤشرات مركبة؛ والتي توضح في مجملها أداء الاقتصاد الكلي لهذه الدول، وهما:

مؤشرات جزئية: وتتمثل في: نمو الناتج الداخلي الخام، معدل التضخم، التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر[9].

مؤشرات موسعة: هناك العديد من المنظمات والهيئات الدولية تُعد دورياً تقارير عن التنافسية، تتضمن مؤشرات تهدف إلى تصنيف دول العالم، ومن هذه المنظمات والهيئات المعهد الدولي للتنمية الإدارية، المنتدى الاقتصادي العالمي، البنك الدولي، المعهد العربي للتخطيط، ونذكر على سبيل المثال فقط المؤشرات التي اعتمدها المعهد العربي للتخطيط في تقييمه لتنافسية الدول، وهي نوعين من المؤشرات وهما [10]:

مؤشر التنافسية الجارية: يعبر عن العوامل الآنية أو الظرفية للتنافسية، إذ يضم: بيئة الأعمال والجاذبية، الأسواق والتخصص، الأداء الاقتصادي الكلي، والإنتاجية والتكلفة.

مؤشر التنافسية الكامنة: يعبر عن العوامل المستديمة للتنافسية، ويشمل: الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة، البنية التحتية والتكنولوجية، رأس المال البشري.

المحور الثاني: تحليل التنافسية الدولية للجزائر

- واقع أداء الجزائر في مؤشر التنافسية الدولية

يشكل التراجع الذي يشهده الانفتاح في كافة الاقتصاديات العالمية على اختلاف مراحل تطورها، خلال السنوات العشر الماضية خطرا على إمكانيات الدول في النمو والابتكار، وذلك بحسب تقرير التنافسية لسنة 2016-2017. ويعتبر هذا التقرير تقييم سنوي للعوامل التي

تقود الإنتاجية والازدهار في 138 دولة حول العالم. حيث أن درجة انفتاح الاقتصاديات أمام التجارة الدولية في مجالي السلع والخدمات يرتبط بشكل مباشر مع كل من النمو الاقتصادي والإمكانيات المبتكرة لتلك الدولة. هذا الاتجاه، والذي نتج عن بيانات الدراسة المسحية التابعة لمؤشر التنافسية العالمية، هو اتجاه تدريجي، ويعزى بشكل أساسي إلى زيادة في رفع الحواجز غير الجمركية. إلا أنه كذلك يعتمد على ثلاثة عوامل أخرى، وهي: تعقيد الإجراءات الجمركية، والقواعد التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر، والملكية الأجنبية، وهو أمر يظهر بوضوح أكبر في الاقتصاديات ذات الدخل العالي، وتلك ذات الدخل المتوسط إلى مرتفع.

كما أن تراجع الانفتاح في الاقتصاد العالمي يعرّض التنافسية العالمية للخطر، ويصُعّب على القادة تحقيق نمو شامل ومستدام، هذا ويوضح التقرير سبب عدم كفاية التسيير الكمي وتدابير السياسات النقدية الأخرى في إعادة إيقاد شعلة النمو طويل الأجل في اقتصاديات العالم المتقدمة. ويخلص التقرير إلى أن التدخلات من قبل الاقتصاديات ذات الترتيب المنخفض نسبيا في مؤشر التنافسية العالمية فشلت في خلق نفس التأثير الذي تمكنت الاقتصاديات ذات الترتيب العالي من إحرازه، ما يعني أن القدرة التنافسية الضمنية القوية هي شرط أساسي للتحفيز النقدي الناجح. بعد دراسة التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها المعتمدة في تقارير التنافسية، سوف نعتمد على مؤشرات جزئية بسيطة فقط؛ والتي نرى أنها ستعبر عن طبيعة المتغيرات وذلك انطلاقا من معرفة تريب الجزائر ضمن مجوعة الدول العربية العشر ذات الاقتصاديات الأكثر تنافسية.

الجدول رقم (01): ترتيب الجزائر بين الدول العربية العشر ذات الاقتصاديات الأكثر تنافسية

الدولة	الترتيب العالمي من بين 137 دولة
الإمارات العربية	17
قطر	25
المملكة العربية السعودية	30
الكويت	52
البحرين	44
الأردن	65
عمان	62
المغرب	71
الجزائر	86
تونس	95

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات تقرير التنافسية العالمية لسنة 2017-2018

احتلت الجزائر المرتبة 86 في 2017 وهي بعيدة عن تلك التي احتلتها في سنة 2014 (المرتبة 79)، ولكنها أحسن من تلك المراتب التي سجلت في السنوات الماضية، حيث احتلت المرتبة 100 سنة 2013 و110 في سنة 2012، كما أنها حققت مراتب متوسطة بها في أبرز المؤشرات العالمية لسنة 2017 كما هو موضح في الشكل التالي:

الجدول رقم (02): ترتيب الجزائر في أبرز المؤشرات العالمية لسنة 2017

المؤشرات	الترتيب
جودة التعليم العالي (138 دولة)	96
جودة التعليم الابتدائي (138 دولة)	73
قوة الجيوش (133 دولة)	24

الأمان (133 دولة)	81
الابتكار (127 دولة)	108

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات تقرير التنافسية لعالمية 2016-2017

حصلت الجزائر على مراتب متوسطة عربيًا، وأقل من المتوسطة عالميًا في عددٍ من أبرز المؤشرات العالمية لعام 2017، ووصلت الجزائر إلى أعلى مستوى لها في مؤشِّر قوة الجيوش العالمي، بحلولها في المركز الثالث عربيًا، ورقم 24 عالميًا، ولكن المرتبة الأدنى التي حصلت عليها الجزائر خلال المؤشرات التي تضمنها التقرير، كانت في مؤشر الابتكار العالمي بحلولها في المركز رقم 108 عالميًا، ورقم 12 عربيًا.

الجدول رقم (03): تطور مؤشر التنافسية العالمي في الجزائر من 2013-2017

2012-2013 من أصل 144 دولة		2013-2014 من أصل 148 دولة		2014-2015 من أصل 144 دولة		2015-2016 من أصل 138 دولة		2016-2017 من أصل 137 دولة	
المرتبة	المؤشر	المرتبة	المؤشر	المرتبة	المؤشر	المرتبة	المؤشر	المرتبة	المؤشر
110	3.71	100	3.79	79	4.08	87	3.97	86	3.98

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات موقع الاقتصاد التجاري TRADING ECONOMIC

وتقدمت الجزائر برتبة واحدة في سنة 2017 بعد أن كانت تحتل المرتبة 87 في 2016 وهي بعيدة عن تلك التي احتلتها في سنة 2015 (المرتبة 79)، ولكنها أحسن من تلك المراتب التي سجلت في السنوات الماضية، حيث احتلت الرتبة 100 سنة 2013 و110 في سنة 2012. ومن نقاط القوة التي يتميّز بها الاقتصاد الجزائري، عدّد التقرير بعض المؤشرات المتعلقة بأساسيات الاقتصاد الكلي على غرار نسبة الادخار الوطني إلى الناتج الداخلي الخام (المرتبة 18 عالمياً) ّ، ونسبة الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام (المرتبة 10 عالمياً). وساهمت مؤشرات التربية والتعليم في تحسين الرتبة التي تحصلت عليها الجزائر خاصة نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس (المرتبة 51 عالمياً) ونسبة التلاميذ الملتحقين بالتكوين في الطور الثانوي (المرتبة 47 عالمياً). كما ساهم حجم السوق في تعزيز هذه الرتبة (المرتبة 36 عالمياً)، غير أن بعض المؤشرات لا تزال تؤثر بشكل سلبي على تنافسية الاقتصاد الجزائري وخاصة الشفافية والسياسات المنتهجة (المرتبة 121 عالمياً)، وفعالية مجالس إدارة المؤسسات (المرتبة 135 عالمياً)، وعجز الميزانية (127) والقواعد المطبقة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة (المرتبة 131 عالمياً).

مؤشرات قياس التنافسية في الجزائر

1.الناتج الداخلي الخام PIB: يعتبر الناتج الداخلي الخام من المؤشرات المعبرة عن التنمية الاقتصادية فهو يحدد الوضعية الاقتصادية لبلد ما. الجدول رقم (04): تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2013-2017 (%)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
PIB	2.8	3.8	3.9	3.5	3.4

المصدر: البنك الدولي

عرف الاقتصاد الجزائري نموا في النصف الأول من سنة 2016 بمعدل 3.6% مقارنة ب 3.9% في سنة 2015 وذلك بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط بالأسواق العالمية. وتم تعويض الانخفاض الحاد في أسعار النفط بزيادة إنتاج الهيدروكربونات ت ورفع مستوى الإنفاق الحكومي. بالإضافة إلى ارتفاع معد لات التضخم والبطالة، وأما عجز الموازنة والحساب الخارجي اللذان يفوق 10% فازدادا ارتفاعا.

أبرز تقرير الشراكة بين البنك الإفريقي للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أن انخفاض أسعار البترول في الجزائر أثّر بشكل واضح على نسبة الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، إذ انتقلت من 3.9% خلال عام 2015 إلى 3.6 % عام 2016، مشيرًا أن التصنيع في البلاد، خارج مجالات البترول والغاز، لا يمثل سوى 5% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو رقم جد منخفض عمّا سُجل في نهاية عقد الثمانينيات، فضلا عن انخفاض الاحتياطي المحلّي من العملة الصعبة 20%.

نفس الأرقام السلبية ظهرت فيما يتعلّق بنسبة التضخم التي بلغت 5.9 % عام 2016 عوض 4.8% بالعام السابق، ممّا أدى إلى ارتفاع أسعار المواد المصنعة بـــ 9.9 % والخدمات بـــ 7.4 %. غير أن التقرير حمل بعض الأرقام الإيجابية للجزائر، ومن ذلك تراجع العجز في الميزانية العامة بين العامين من 15%إلى 13%، وكذا تراجع العجز في الميزان التجاري الخارجي ب 3 % بين العامين (14 % عام 2016)، وأشار التقرير أن الجزائر تتوفر حاليا على 2.7 مليون مقاول في القطاع الخاص، 16 % في الصناعة، معتبرا أن المقاول الجزائري أصبح شريكا أساسيا للدولة في الاستشارة الخاصة بالقرارات والتوجهات الاقتصادية للحكومة.

2.مؤشر معدل التضخم: شهدت معدلات التضخم ارتفاع محسوس خلال السنوات القليلة الماضية مما أصبح يشكل خطر على الاقتصاد الوطني. يبين الجدول المقابل تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2013-2017.

الجدول رقم (05): تطور معدل التضخم خلال الفترة 2013-2017

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم	3.25 %	2.92 %	4.78 %	6.40 %	5.70 %

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ ارتفاع معدل التضخم خلال السنتين 2016 و2017 بسبب الزيادة في أسعار السلع المنتجة محليا مما أضعف من مقدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات، هذا ما يؤثر سلبا على حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، فيجعلها غير قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع (تمويل الواردات). يؤدي التضخم إلى انخفاض القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الدولية وهذا يسبب زيادة المدفوعات مقابل انخفاض الإيرادات بالتالي حصول عجز في الميزان التجاري.

3.مؤشر التجارة الخارجية: يعتبر مؤشر التجارة الخارجية عاملا أساسيا يساهم في قياس تنافسية بلد ما، وهو يعكس المستوى الاقتصادي

للدولة، كما يعكس حالة الرواج والنشاط في الاقتصاد القومي.

الجدول رقم (06): تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2013-2017 (مليون دولار)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات	64.974	62.886	26.93	24.5	28.67
الواردات	55.028	58.580	39.46	38.88	38.18
الميزان التجاري	9.946	4.306	-12.53	-14.4	-9.51

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصائيات التابع للجمارك

انخفض العجز التجاري للجزائر إلى 9.51 مليار دولار خلال الأشهر العشرة الأولى من سنة 2017 مقارنة مع عجز قدره 14.4مليار دولار في نفس الفترة من 2016 بانخفاض قدره 4.9 مليار دولار ما يمثل تراجع يقارب 34 %. وارتفعت الصادرات بشكل ملفت لتصل إلى 28.66 مليار دولار في الأشهر العشرة الأولى من 2017 مقابل 24.5 مليار دولار في نفس الفترة من سنة 2016 (+17.1 %) بارتفاع قدره 4.2مليار دولار.

أما بالنسبة للواردات فقد انخفضت ولكن بشكل طفيف حيث بلغت 38.18 مليار دولار مقابل 38.88 مليار دولار (-8.1%) أي بانخفاض قدره 700 مليون دولار حسب ذات المصدر.

أما بالنسبة لمعدل تغطية الواردات بالصادرات فقد ارتفع إلى 75 % مقابل 63 % في نفس الفترة من سنة 2016. ولا تزال المحروقات تمثل الجزء الأكبر من المبيعات الجزائرية في الخارج (94.8% من إجمالي حجم الصادرات) والتي استقرت عند 27.18مليار دولار أمريكي مقابل 23.04 مليار دولار في نفس الفترة من عام 2016 بزيادة قدرها 4.14 مليار دولار ما يمثل زيادة قدرها حوالي 18% وذلك إثر انتعاش أسعار النفط العالمية.

وبخصوص الصادرات خارج المحروقات فقد بلغت 1.49 مليار دولار بزيادة قدرها 3.4% بالمقارنة بنفس الفترة من عام 2016. وتتمثل الصادرات خارج المحروقات في المنتجات نصف مصنعة بـــ 1.05مليار دولار (مقابل 1.07مليار دولار)، السلع الغذائية مع 301 مليون دولار (مقابل 246 مليون دولار أمريكي) والمعدات والتجهيزات الصناعية بـــ 64 مليون دولار أمريكي (مقابل 38 مليون دولار)، المواد الخام بـــ 59 مليون دولار (مقابل 71 مليون دولار)، السلع الاستهلاكية غير الغذائية مع 16 مليون دولار (مقابل 17 مليون دولار) والمعدات والتجهيزات الموجهة للقطاع الفلاحي بـــ 0.15 مليون دولار مقابل (0.05مليون دولار). وفيما يتعلق بالشركاء التجاريين يلاحظ أن الزبائن الخمسة الأوائل للجزائري خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2017 كانت إيطاليا مع 4.62 مليار دولار (16.12 % من مجموع الصادرات الجزائرية) تليها فرنسا ب 3.44 مليار دولار (12.02%) إسبانيا ب 3.14 مليار

دولار (10.97%) والولايات المتحدة ب 2.64 مليار دولار أمريكي (9.22 %) والبرازيل ب 1.72 مليار دولار أمريكي (6.01 %). أما بالنسبة للموردين الرئيسيين للجزائري فإن الصين ما زالت في الصدارة ب 7.29 مليار دولار أمريكي (19.11 % من إجمالي الواردات الجزائرية) تليها فرنسا ب 3.47 مليار دولار (9.1 %) وإيطاليا 3.04 مليار دولار أمريكي (7.9%) وإسبانيا 2.56 مليار دولار أمريكي (6.7 %) وألمانيا 2.54 مليار دولار أمريكي (6.65%).

4.مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر: تعد الجزائر من بين الدول الإفريقية الخمس الأوائل الأكثر استثمارا في مشاريع شراكة بين القطاعين العام والخاص خلال السنوات ال 15 الماضية حسبما جاء في تقرير 2016 حول التنمية الاقتصادية.

استقطبت الجزائر 1.7 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر في 2013، وبذلك تحتل الجزائر المرتبة 13 من 54 بلدا في القارة الأفريقية من حيث حجم الاستثمار الأجنبي المباشر. تشير الأرقام والإحصائيات إلى ارتفاع محسوس للاستثمارات الأجنبية بالجزائر في سنة 2016، وهي متقدمة بكثير على دول الجوار كتونس والمغرب والعديد من الدول الإفريقية. وبلغ حجم الاستثمارات المسجلة نحو 1.5 مليار دولار، وقد تحسنت الأرقام بشكل محسوس بعد النتائج السلبية التي سُجلت في سنة 2015، وهو مؤشر إيجابي يأتي في ظل استمرار الأزمة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري المتأثر بانهيار أسعار النفط؛ الأمر الذي دفع بالمسؤولين إلى تبنّي مخطط عمل جديد، يرمي إلى تنويع الاقتصاد وتشجيع الاستثمار الوطني وبخاصة الأجنبي الذي يحظى بامتيازات عديدة.

واستطاعت الجزائر وفق تقرير الندوة الأممية للتجارة والاستثمار، العودة إلى الساحة الدولية الاقتصادية؛ حيث استطاعت جلب 1.5 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد تدفقات سلبية سُجلت طيلة سنة 2015. وحسب المحللين فإن العودة القوية للجزائر راجعة إلى العديد من الاعتبارات الموضوعية، ومنها على سبيل الخصوص تحسن السياسات الاستثمارية والتحسن الأخير الذي عرفه الإنتاج النفطي.

عملت الجزائر على خلق مناخ استثماري جاذب للاستثمارات الأجنبية من خلال مجموعة من القوانين والتشريعات أهمها قانون النقد والقرض، كما أدخلت العديد من الإصلاحات الهيكلية العميقة على نظمها، بهدف الوصول إلى الرفع من تنافسية الاقتصاد الجزائري بهدف الوصول إلى تموقع دولي ضمن مؤشرات التنافسية الدولية.

الخاتمة:

انطلاقا من تحليل مؤشرات التنافسية توصلنا الى انه رغم الجهود المبذولة لم تصبح بعد الجزائر قوة محركة للاقتصاد فهي لا تزال ناشئة تواجه منافسة شديدة على الصعيد العالمي، فقيمة صادراتها لا تزال محدودة جدا باعتبار التصدير هو الأداة الرئيسية لزيادة معدل النمو الحقيقي في الوقت الذي تتزايد فيه الواردات بمعدلات عالية وهذا ما يعكس ضعفا واضحا في قدرتها التنافسية بالإضافة الى ضعف قدرتها في جذب الاستثمارات الأجنبية

المباشرة، و هذا ما أدى الى انخفاض الناتج الداخلي الخام و ارتفاع محسوس في معدل التضخم خلال الفترة 2013-2017.

لقد كان للازمة المالية التي مرت بها الجزائر في السنتين الماضيتين يد في حالة الانكماش التي مست جميع القطاعات بحكم ان الاقتصاد كان مبني على عائدات النفط وهذا ما يعكس الضعف فالذي عبرت عنه مؤشرات قياس التنافسية و خاصة مؤشر التجارة الخارجية و الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ان الميزان التجاري عرف انخفاضا محسوسا نظرا لارتفاع الواردات مقابل الصادرات مع الانخفاض الكبير الذي شهده سعر البترول و هذا ما اثر سلبا على الناتج الداخلي الخام، بالإضافة الى الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يفتقد الى سياسة استثمارية واضحة تمكن المستثمر الأجنبي من ممارسة اعماله بسهولة.

واستنادا إلى ما سبق، فإن مدى نجاح الجهود المبذولة لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني يعتمد على عنصرين أساسيين:

-تشجيع الاستثمار المحلي وجلب الاستثمار الأجنبي باعتباره مصدرا رئيسيا للتمويل بالإضافة إلى كونه وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا بما يؤدي إلى رفع مستوى الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمية.

-تنشيط قطاع التصدير الذي يعتبر محفزا للنمو الاقتصادي كونه يعمل على تحسين كفاءة استخدام الموارد والاستفادة من وفورات الحجم التي تساعد في التغلب على ضيق السوق المحلي، وذلك من خلال فتح الأسواق الجديدة وتحسين جودة المنتجات ونوعيتها بما يعزز من قدرة الصادرات على المنافسة في الأسواق الخارجية..

-الاهتمام بتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية من السلع والخدمات لتمكينها من الصمود والمنافسة أمام المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية والعالمية، وذلك من خلال دراسة وتشخيص المعوقات والمشكلات التي تحد من قدرة هذه المنتجات على المنافسة، والعمل على إيجاد الحلول الناجعة لها بما يؤدي إلى تعزيز الميزة التنافسية لتلك المنتجات. فإنه من الضروري الإسراع في إنجاز مشروع دراسة التنافسية الجزائرية لتحديد مواطن الضعف والقوة والخروج بتوصيات لتعزيز مقدرتها التنافسية.

قائمة الهوامش والمراجع:

---

[1] مصطفى أحمد حامد رضوان، التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص 15.

[2] Andreas Mitschke, The Influence of National Competition policy on the International Competitiveness of Nations, Physica verlag Heidelberg, Germany, 2008, P 94.

[3] نيفين حسيت شمت، التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية، طبعة 1، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص 15.

[4] مصطفى أحمد حامد رضوان، التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص 18.

[5] إبراهيم العيسوي، التنافسية الوطنية والتنمية الشاملة، ورقة مقدمة إلى ندوة: التنافسية والتنمية والتفتح

الاقتصـــادي – التحديات والرهانات– التي عقدت في تونس يومي 23 و24 أكتوبر 2003، المعهد العربـــي للتخطـــيط، الكويـــت، 2003.

[6] مصطفى أحمد حامد رضوان، التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص 21.

[7] إبراهيم العيسوي، التنافسية الوطنية والتنمية الشاملة، ورقة مقدمة إلى ندوة: التنافسية والتنمية والتفتح الاقتصـــادي – التحديات والرهانات– التي عقدت في تونس يومي 23 و24 أكتوبر 2003، المعهد العربـــي للتخطـــيط، الكويـــت، 2003.

[8] تقرير القافلة، أعمدة التنافسية الاثنا عشر من تقرير التنافسية العالمية 2013–2014، 2018/07/02، www.qafilah.com

[9] نيفين حسيت شمت، التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية، طبعة 1، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية،2010، ص 47.

[10] إبراهيم العيسوي، التنافسية الوطنية والتنمية الشاملة، ورقة مقدمة إلى ندوة: التنافسية والتنمية والتفتح الاقتصـــادي – التحديات والرهانات، التي عقدت في تونس يومي 23 و24 أكتوبر 2003، المعهد العربـــي للتخطـــيط، الكويـــت، 2003، ص 49.